



تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي شركة الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي المتحفظ

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لشركة الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع («الشركة الأم») وشركاتها التابعة (بإشارة إليها مجتمعة بـ «المجموعة»)، والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2022، والبيانات الموحدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، وباستثناء الآثار الناتجة عن الأمور الموضحة في الفقرة أ من «أساس الرأي المتحفظ» من تقريرنا والآثار الناتجة عن الأمور الموضحة في «أساس الرأي المتحفظ» من تقريرنا، فإن البيانات المالية الموحدة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2022، وعن أدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس إبداء الرأي المتحفظ

كما ورد بمزيد من التفاصيل في إيضاح 24، تشمل أرباح المجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 صافي دخل يبلغ 12,036 ألف درهم من تداول أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة («أسهم الخزينة»). ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 32، لا يجوز تثبيت أرباح أو خسائر ضمن الأرباح أو الخسائر عن شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة ذاتها. ونتيجة لذلك، تم إدراج أرباح المجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 زيادة عن قيمتها بمبلغ 12,036 ألف درهم.

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في فقرة «مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة» من هذا التقرير. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين إلى جانب متطلبات أخلاقيات المهنة والاستقلالية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استوفينا جميع مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. وبعثنا أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا الأساس لإبداء رأينا المتحفظ حول البيانات المالية الموحدة.

بينما قرر المساهمون مواصلة عمليات المجموعة خلال اجتماع الجمعية العمومية المنعقد بتاريخ 29 أبريل 2021 بموجب المادة 309 من القانون الاتحادي رقم (32) لسنة 2021، فإن توقيت ومدى تحقق الأمور المذكورة أعلاه خارج سيطرة الإدارة.

حصلت المجموعة، من خلال مصرفي استثماري، فائدة من مستثمرين رئيسيين محتملين والتي ستوفر سيولة تصل إلى 220,000 ألف درهم، والتي ستوفر تدفقات نقدية كافية للأنشطة الاستثمارية والتشغيلية بالإضافة إلى تسوية المطلوبات الحالية. وجدير بالذكر أن الإدارة واثقة من تحقيق هذه الخطط بعد النجاح في إنهاء المتطلبات التنظيمية.

أعضاء مجلس الإدارة

الدكتور عبد العزيز فهد العنقري	إن أعضاء مجلس إدارة الشركة خلال السنة كانوا كما يلي:
الدكتور عبد الرحمن محمود عبد الرحمن محمد العفيفي	الشيخ ذياب بن طحنون بن محمد آل نهيان (رئيس مجلس الإدارة)
السيدة مانوا علاء البريش	مهندس عبد الله صبحي أحمد عطاطرة (نائب رئيس مجلس الإدارة)
السيد عمر سعيد الرميثي	السيد أحمد محمد فتحي الكيلاني (العضو المنتدب)

مدققي الحسابات

لقد تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة من قبل إرنست ويونغ. موقعة من:

علي عبودة	أحمد «م. ف.» أ. الكيلاني	د. عبد الرحمن العفيفي
المدير المالي التنفيذي	عضو مجلس الإدارة	عضو مجلس الإدارة



التقديرات غير المؤكدة الجوهرية المتعلقة بمبدأ الاستمرارية

نلفت الانتباه إلى إيضاح 2 حول البيانات المالية الموحدة، بشأن قدرة المجموعة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية. وباستثناء مطلوبات مشطوبة انتفى الغرض منها بمبلغ 19,707 ألف درهم ودخل آخر يبلغ 12,776 ألف درهم، تكبدت المجموعة خسارة تبلغ 27,818 ألف درهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 (2021 -) باستثناء الدخل من مطالبات تأمين تبلغ 85,759 ألف درهم ومطلوبات مشطوبة انتفى الغرض منها بمبلغ 6,661 ألف درهم، تكبدت المجموعة خسارة تبلغ 35,532 ألف درهم (معاد إدراجها)، وكما في هذا التاريخ، تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ 148,340 ألف درهم (2021 -) 130,508 ألف درهم (معاد إدراجها).

كما ورد في الإيضاح 2، تشير هذه الأحداث أو الظروف، إلى جانب أمور أخرى مُبيّنة في الإيضاح 2 حول البيانات المالية الموحدة، إلى وجود شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية.

وإن رأينا غير معدل بخصوص هذا الأمر.

الأمر الأخرى

كان تقرير التدقيق الخاص بنا بشأن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 متحفطاً فيما يتعلق بعدم

قدرتنا على التحقق من الأرصد الافتتاحية كما في 1 يناير 2021، والتأثيرات المحتملة على نتائج العمليات والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

أمر التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي، في رأينا المهني، كان لها أكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022. وقد تم التعامل مع تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة بشكل إجمالي وعند تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. وبخصوص كل أمر من الأمور الموضحة أدناه، فإن وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا لهذا الأمر موضح في هذا السياق.

لقد قمنا بتنفيذ مسؤولياتنا الموضحة في فقرة مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة من تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه الأمور. وبناءً عليه، فقد تضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة للاستجابة إلى تقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة. وتوفر لنا نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المنفذة للتعامل مع الأمور الموضحة أدناه، أساساً لإبداء رأينا حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة.

أمر التدقيق الهام

تقييم القيمة المدرجة للشهرة

بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يجب على المجموعة اختبار الانخفاض في قيمة الشهرة سنوياً. وقد كان هذا الاختبار السنوي جوهرياً بالنسبة لتدقيقنا نظراً لأن القيمة المدرجة للشهرة التي بلغت 143,463 ألف درهم كما في 31 ديسمبر 2022 تعتبر جوهرية في البيانات المالية الموحدة. وعلاوة على ذلك، تعد عملية تقييم الإدارة تقديرية إذ تقوم على افتراضات معينة، وهي على وجه التحديد الهوامش الإجمالية ومعدل النمو ومعدل الخصم والتي تتأثر بالسوق المستقبلي المتوقع أو الظروف الاقتصادية المتوقعة.

تقوم الإدارة بمتابعة الشهرة على مستوى القطاع التشغيلي. حددت المجموعة قطاعاتها التشغيلية بأنها قطاع امتلاك وتأجير السفن ومبيعات المنتجات البحرية وخدمات التوزيع والشحن. وقد تم تخصيص الشهرة لقطاع امتلاك وتأجير السفن.

كيف تمت معالجة الأمر خلال عملية التدقيق

تقييم القيمة المدرجة للشهرة

قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية:

- قمنا بتقييم توقعات التدفقات النقدية المستقبلية للإدارة والعملية التي تم اتباعها في استنتاجها واختبرنا سلامة نموذج التدفقات النقدية المخصومة المعني.
- وقمنا بمقارنة التوقعات المستخدمة في هذا النموذج مع الخطة وتقييم الأداء الفعلي للسنة مقابل ميزانيات السنة السابقة لتقييم دقة التوقعات السابقة.
- كما قمنا بتقييم افتراضات مجلس الإدارة المستخدمة في تحديد مدى زيادة التدفقات النقدية المستقبلية الواردة في الخطة، من خلال:
- إجراء تحليل الحساسية فيما يتعلق بالافتراضات الأساسية للتأكد من مدى التغير في تلك الافتراضات التي قد تكون مطلوبة، إما بشكل فردي أو جماعي، لانخفاض قيمة الشهرة. وقمنا بتقييم احتمالية حدوث هذه التغييرات في الافتراضات.
- بالنسبة لتقييم انخفاض القيمة، كلنا خبراء التقييم لدينا باختبار معدلات الخصم، من خلال مقارنة المدخلات الرئيسية، إذا كان ذلك مناسباً، مع البيانات المشتقة خارجياً أو بيانات المنشآت المدرجة المماثلة؛ و
- وعلاوة على ذلك، قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات المجموعة فيما يتعلق بالشهرة في الإيضاح 7 حول البيانات المالية الموحدة.

المعلومات الأخرى

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. تتألف المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة ولا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات الخاص بنا.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي أي استنتاج تدقيق حولها.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والتحقق مما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة، أو المعرفة التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو التي يبدو أنها تتضمن أخطاءً جوهرية. وفي حال توصلنا إلى استنتاج، بناءً على الإجراءات التي قمنا بها، أن هناك أخطاءً جوهرية في تلك المعلومات الأخرى، فإنه علينا الإشارة إلى ذلك. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

في حال خلصنا إلى وجود خطأ جوهري في التقرير السنوي أثناء قراءته، يتعين علينا إحاطة مسؤولي الحوكمة بهذا الأمر واتخاذ الإجراءات المناسبة وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن هذه البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والأحكام المعنية للقانون الاتحادي رقم (32) لسنة 2021 في دولة الإمارات العربية المتحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء كان ذلك نتيجةً لاحتيايل أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية والإفصاح، كما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بمواصلة أعمال المجموعة على أساس مبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

كيف تمت معالجة الأمر خلال عملية التدقيق

أمر التدقيق الهام

متابعة وضع الدين والسيولة

قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية:

- اطلعنا على قرار المساهمين، كما ورد في الإيضاح 2 حول البيانات المالية الموحدة، بشأن خفض رأس مال الشركة وإصدار أسهم جديدة.
- كما تحققنا من حسابات تعهدات الديون لدى المجموعة والامتنال لها كما في 31 ديسمبر 2022، وقمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات العلاقة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

بعد الامتنال للتعهدات أحد أمور التدقيق الهامة وذلك لأن التسهيلات الائتمانية للمجموعة تخضع للعديد من التعهدات. ويفصح الإيضاحان 2 و 13 حول البيانات المالية الموحدة عن حالة امتثال المجموعة لتعهدات الدين والخطوات التي اتخذتها الإدارة بهدف تحسين وضع الدين والسيولة لدى المجموعة.

وبعد الامتنال لتعهدات الديون في المستقبل ومتابعة وضع السيولة أموراً في غاية الأهمية بالنسبة لتدقيقنا وذلك لأنه يمكن أن يكون لها أثر جوهرياً على افتراض استمرار الشركة على أساس مبدأ الاستمرارية، وهو الأساس الذي تم بناءً عليه إعداد البيانات المالية الموحدة. ويتوقف إثبات الامتنال في المستقبل لتلك التعهدات ومتابعة وضع السيولة على التوقعات والتقديرات الخاصة بالسوق المستقبلي و/ أو الأوضاع الاقتصادية المستقبلية، إلخ. ويمكن أن تتأثر تلك التوقعات والتقديرات بعناصر افتراضية مثل التدفقات النقدية المستقبلية المقررة والنتائج والهوامش المتوقعة من العمليات والتوقعات حول التطورات المستقبلية في الاقتصاد والسوق.



تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، وتعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث المتضمنة بشكل يحقق العرض العادل للبيانات المالية الموحدة.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بخصوص المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. ونحن نتحمل المسؤولية عن توجيه وتنفيذ عملية تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة والإشراف عليها. ونحمل وحدنا المسؤولية عن رأينا حول البيانات المالية.

نتواصل مع مجلس الإدارة بخصوص، من بين أمور أخرى، النطاق والإطار الزمني المخطط للتدقيق ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي عيوب جوهرية في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق.

كما نقدم إقراراً لمجلس الإدارة يفيد بأننا قد امتثلنا لقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونبذلهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول بأنها تؤثر على استقلاليتنا، والضوابط ذات الصلة، في حال وجدت.

ومن بين الأمور التي يتم الإبلاغ عنها لمجلس الإدارة، يتم تحديد تلك الأمور التي نرى أنها كانت أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبذلك تعتبر أمور التدقيق الهامة. ونقوم بوصف تلك الأمور في تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا إلا إذا كان القانون أو اللوائح تمنع الإفصاح عن هذا الأمر للعامة أو، في حالات نادرة للغاية، نرى أنه يجب عدم الإفصاح عن هذا الأمر في تقريرنا حيث أنه من المتوقع أن تتجاوز التداعيات السلبية للقيام بذلك بشكل معقول فوائد المصلحة العامة الناتجة عن هذا الإفصاح.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة، بشكل إجمالي، خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيايل أو خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا حول البيانات المالية الموحدة. وإن التأكيدات المعقولة هي عبارة عن مستوى عالٍ من التأكيدات، لكنها ليست ضماناً بأن التدقيق الذي تم إجراؤه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف يكتشف دائماً الأخطاء الجوهرية عند وجودها. وقد تنشأ الأخطاء نتيجة لاحتيايل أو خطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، بشكل معقول على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

في إطار عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بإجراء الأحكام المهنية مع إبقاء مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق، كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيايل أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفير لنا أساساً لإبداء رأينا حول البيانات المالية الموحدة. إن مخاطر عدم اكتشاف الخطأ الجوهرية الناتج عن الاحتيايل أعلى من المخاطر الناتجة عن الأخطاء، نظراً لأن الاحتيايل قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية المعني بتدقيق البيانات المالية لتصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لطريقة المحاسبة وفقاً لمبدأ الاستمرارية وتقييم، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تلقي بمزيد من الشكوك حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية، إذا توصلنا إلى أن هناك عدم يقين

كما نشير، وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي رقم (32) لسنة 2021 في دولة الإمارات العربية المتحدة، باستثناء تأثيرات الأمور الموضحة في فصل أساس الرأي المتحفظ من تقريرنا للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، إلى ما يلي:

1. لقد حصلنا على جميع المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
2. تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للأحكام المعنية من النظام الأساسي للشركة والقانون الاتحادي رقم (32) لسنة 2021 في دولة الإمارات العربية المتحدة؛
3. تحتفظ الشركة بسجلات محاسبية منتظمة؛
4. تتفق المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة مع السجلات المحاسبية للشركة؛

عن ارنست ويونغ

موقعة من قبل:

أشرف أبو شرح

شريك

رقم التسجيل : 690

3 أبريل 2023

دبي، الإمارات العربية المتحدة

5. لم تقم الشركة بأي استثمارات في الأسهم والأوراق المالية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022؛
6. يبين الإيضاح رقم 17 المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي اعتمدت عليها؛
7. استناداً إلى المعلومات التي تم توفيرها لنا، لم يسترع انتباهنا ما يستوجب الاعتقاد بأن الشركة قد خالفت، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022، أي من الأحكام المعنية من القانون الاتحادي رقم (32) لسنة 2021 في دولة الإمارات العربية المتحدة أو النظام الأساسي للشركة على وجه قد يكون له تأثير جوهري على أنشطتها أو مركزها المالي كما في 31 ديسمبر 2022؛
8. يبين إيضاح 20 المساهمات الاجتماعية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.